

المَبْحَثُ الأوَّلُ
المَسَارُ التَّارِيخِي
لنقد الإماميَّة لمُدَوَّنَاتِ الحديث عند أهل السُّنَّة

الْمُتَبَّعُ لِلخَطِّ التَّارِيخِيِّ لِرَدِّدِ الإِمَامِيَّةِ عَلَى «الصَّحَّاحِينَ»، يَجْدُ أَنَّ مَسْلَكَهُمْ
فِي إِثَارَةِ الشُّبُهَاتِ حَوْلَهُمَا قَدْ مَرَّ بِثَلَاثِ مَرَاحِلٍ، تَتَبَّيَّنُ فِي الْآتِي:

المَطْلَب الأوَّل

مراحل الإمامية في ردّها لصحاح أهل السنة

المرحلة الأولى: اتَّسَمَتْ بطابع الرَّدِّ العامِّ لمنهج أهلِ السُّنَّةِ في تلقِّي المَرْوِيَّاتِ الحديثيَّة:

وهذا المَسْلُوكُ مَيَسَّمٌ في النَّقْدِ عند المُتَقَدِّمين منهم بِخَاصَّة، حتَّى صَارَ كالتَّمْهيدِ لِمَا أتى بعده مِنْ مَراحِلِ النَّقْدِ التَّفْصِيلِيَّةِ^(١)؛ مُتَفَرِّعٌ عند الإمامية عن أصل اعتقادهم بِرَدِّ رَوَايَاتِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَتْبَاعِهِمْ، لَا يَسْتَنُونُ مِنْهُمْ إِلَّا التَّرَزُّ القليل^(٢).

المرحلة الثَّانِيَّة: الطَّعْنُ فِي دَوَاوِينِ الْحَدِيثِ، وَطَرِيقَةِ تَصْنِيفِهَا، وَإِبْدَاءُ مَا يَزْعُمُونَهُ مِنْ عَيُوبٍ فِيهَا، وَمِنْ جَمَلَتِهَا «الصَّحِيحَان»:

وكان ذلك مِنْ خِلَالِ إِشَارَاتٍ وَمَبَاحِثٍ مُسْتَقْلَةٍ ضَمَّنَ مُصَنِّفَاتِ لَهُمْ عَامَّةٌ؛ فَكَانَ مِنْ مُقَدِّمِهِمْ فِي هَذَا النُّوعِ مِنَ الرُّدُودِ: عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ الْبِيَّاضِيُّ^(٣) (ت ٨٧٧هـ)،

(١) وَهْمٌ يَنْسِبُونَ مِثْلَ هَذِهِ الطَّعْنِ الْعَامَّةِ بِمَرْوِيَّاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ لِبَعْضِ الْأَثْنَةِ، كَجَعْفَرِ الصَّادِقِ، كَمَا تَرَاهُ فِي «وسائل الشيعة» (٨٨/١٨).

(٢) فِي مَعْظَمِ رَوَايَاتِهِمْ أَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، انْظُرْ «موقف الشيعة الإثني عشرية من صحابة رسول الله ﷺ» لِد. عَبْدِ الْقَادِرِ صَوْفِي (١٦٩/١).

(٣) عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبِيَّاضِيُّ: فَقِيهٌ إِمَامِيٌّ، مِنْ أَهْلِ النَّبْطِيَّةِ فِي جَبَلِ عَامِلٍ بِلُبْنَانٍ، لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: «عصرة المنجود» فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَ«منتهى السؤل فِي شَرْحِ الْفُصُولِ» فِي التَّوْحِيدِ، كِلَاهُمَا مَخْطُوطَانِ فِي التَّحْفِ، انْظُرْ «الأعلام» لِلزَّرْكَلِيِّ (٣٤/٥).

وهو أقدم من علمته توثب على «صحيح البخاري» بالتعليل بشيء من التفصيل، وذلك في بعض فصول كتابه «الصرط المستقيم لمستحقّي التقديم».

فكان يمّا قاله في حقّ البخاري: «ما رأينا عند العامة أكثر صيتًا، ولا أكثر درجةً منه، فكأنّه جيفةٌ علّت! أو كلفة غشت بدرًا! كنّم الحقّ فأقصاه، وأظهر الباطل وأدناه .. وإنما شاع كتابه لتظاهره بعداوة أهل البيت، فلم يرو حديث (الغدير) مع بلوغه حدّ الاشتهار»^(١).

ومن بواعث محاولة الإمامية الطعن في دواوين الحديث في هذه المرحلة:

ما كان انبرى له تقيّ الدّين ابن تيمّية (ت ٧٢٦هـ) من جوس ديارهم بثقيل وظّاته على أصول مذهبهم، وإثخانه في الطعن على مصنّفاتهم، وفضح الخلل المهول في نقل مروياتهم، فنقموا بذلك عليه نقمة خاصّة مع كثرة من ردّ عليهم من أهل السّنة، بل في علماء السّنة من بلغ أن كفرهم واستحلّ دماءهم بما لا يّجيزه ابن تيمّية فيهم! ومع ذلك كانت أغلب سهامهم موجهة إليه هو بخاصّة، لعظم نكايته في مذهبهم، وكشف معاييه وتناقضاته للعامة^(٢).

فذبّا عن دمار طائفتهم، لم يكن لملاّلي الرّافضة من بدّ إلاّ الهجوم على مرويات أهل السّنة، مع اعترافهم المرير بأنّ (علم الحديث) باصطلاحاته وتقعيداته، لم يكن معروفًا عند مُتقدّمي عُلمائهم، بل مُستعارًا من علوم أهل السّنة^(٣)، مُستحدثًا في زمن ابن المُطهر الحليّ (ت ٧٢٦هـ)^(٤)، بعد أن اضطرّه

(١) «الصرط المستقيم» للبياض (٢٢٦/٣)، وانظر كذلك كتاب «الغدير» لعبد الحسين الأميني (١٢١/٦، ١٤٥) نقلًا عن «موقف الإمامية من أحاديث العقيدة» لفيحان الحربي (ص/٩٧).

(٢) انظر «أصول مذهب الشيعة الاثنا عشرية» لناصر الفقاري (٣٤٨/١).

(٣) يقول الحر العاملي في «وسائل الشيعة» (٢٥٩/٣٠): «طريقة المتقدمين مبانة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتبني وكما يفهم من كلامهم الشيخ حسن وغيره».

(٤) الحسن بن يوسف ابن علي بن المُطهر الحليّ: عالم الشيعة وإمامهم ومُصنّفهم، وكان آية في الذكاء، =

نقض ابن تيمية لعري كتابه «منهاج الكرامة»^(١)، لتسويد كتابين في الحديث: «استقصاء الاعتبار»، و«مصابيح الأنوار»^(٢).

فلا غرو إن وجدنا بعد من كبار شيوخهم من يجعل غرض التأليف في هذا الفن مجرد التوقي من اتخاذ مذهبهم مسخرة بين الخصوم، ودفعاً لتعيير أهل السنة لعلمائهم، لا رغبة أصيلة في نقد مرويات أثبتهم! ترى هذا الإقرار في مثل قول الحرّ العاملي (ت ١١٠٤هـ)^(٣) في سياق كلامه عن أسانيد الإمامية: «إنه طريق إلى رواية أصل الثقة، الذي نُقل الحديث منه، والفائدة في ذكره: مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية، ودفع تعيير العامة للشعبة! بأن أحاديثهم غير معنّنة، بل منقولة من أصول قدمائهم»^(٤).

فكان من نتائج هذه المقاصد المذهبية: أن اهتمت الإمامية بعلوم الرواية والرجال وتقسيما الحديث، من بعد القرن الثامن بخاصة، بدءً من محاولة ابن المطهر في كتابه «خلاصة الأقوال في معرفة الرجال»، إذ كان أمثل من يُظنّ فيه

= نسبته إلى الحلة في العراق، وكان من سُكّانه، اشتهرت تصانيفه في حياته، ك-«منهاج الكرامة»، و«تبصرة المتعلمين في أحكام الدين»، وانظر «لسان الميزان» للذهبي (٢١٥/٣).

(١) أرجع د. ناصر القفاري في «أصول مذهب الشيعة» (١/٣٨٤) جذور هذا التحول المنهجي في مواقف الشيعة الإمامية إلى ردود ابن تيمية على خبرهم ابن المطهر - كما يظهر ذلك من التوافق الزمني، حيث انبرى في كتابه العجاب «منهاج السنة النبوية» إلى كشف زيف استدلالات شيعته من مصنفات السنة وغيرها، مبيناً جهلهم وكذبهم في تعلّقهم بالواهبيات والموضوعات، ودلّل على افتقارهم - كما في «منهاج السنة» لابن تيمية (١٨/٤) - إلى «أسانيد متصلة برجال معروفين، مثل أسانيد أهل السنة، حتّى يُنظر في الاستاد وعبداله الرجال، بل إنّما هي منقولات منقطعة عن طائفة عُرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في الثقل، فهل يثق عاقل بذلك؟!».

(٢) انظر «الأعلام» للزركلي (٢/٢٢٧).

(٣) محمد بن الحسن بن علي العاملي، الملقب بالبحر: فقيه إمامي، مؤرخ، وُلد في قرية مشعر من جبل عامل بلبان، وانتقل إلى العراق، ثم طوس (بخراسان) فتوفي فيها؛ له تصانيف، منها: «الجواهر السنية في الأحاديث القدسية»، وتفصيل وسائل الشيعة، انظر الأعلام للزركلي (٦/٩٠).

(٤) «تفصيل وسائل الشيعة للعاملي» (٣٠/٢٥٨).

المقدرة على الكلام في هذه العلوم الدقيقة؛ مع أنَّ بضاعته في الحديث ورجاله مُزجاة! وبعيدة عن ما اختصَّ به من العلوم العقلية والكلامية.

ومع كلِّ هذه الجهود في ترميم صدوع المرويات الإمامية، وتحسينها من ردود أهل السنة، إلَّا أنَّ فريقاً من الطائفة المتأخِّرين -خاصَّة الإخباريين- أبوا إلَّا الثُّفُور عن هذا العلم التَّوثيقي، لأجل ما يسبِّبه من حرج شديد للأصول التَّقليَّة التي ابْتُني عليها المذهب بعامة؛ فهو مؤذِنٌ بخراب مراجعهم الأثرية، ومُستلزمٌ عند العالمِ لـ «ضعف كلِّ الأحاديث عند التَّحقيق»^(١)، وردَّ أكثر ما ينسبونه إلى أئمة أهل البيت زوراً وبُهتاناً.

وشَهِد شاهدٌ من علماء النُّقل عندهم على ذلك! محمَّد باقر البهبُودي^(٢) (ت ١٤٣٦هـ) يذكرُ في مُقدِّمة كتابه «صحيح الكافي» -المُسمَّاة «زُبْدَةُ الكافي»- من حصيلَةِ نقدِهِ هادِمةٌ لكثيرٍ من مُرتكزات المذهب التَّقليَّة؛ حيث نَقَّح أحاديثَ هذا الأصل العظيم من أصول الإمامية، قد تعدَّت ستة عشر ألف حديث، فأقرَّ بأنَّه حين طَبَّق عليها قواعد علم الرواية والرجال، فأسَقَطَ بها أحاديثَ الرُّنَادقة والوَضاعين وأشباههم، لم يبقَ معه من الكتاب إلَّا رُبُعُهُ بالكثير! هذا و«الكافي» أصحُّ كتابٍ حَدِيثِيٍّ عند الإمامية؛ على ما في هذا الرُّبُع نفسه من انقطاع، وجهالة رِوَاة، ونحو ذلك من عِلل الأسانيد والمتون^(٣).

ولِإِزاء هذه المُعضلات في الكتاب، لم يجد أبو الحسن الشَّعْرَانِي (ت ١٣٩٣هـ)^(٤) ما يعتذر به له إلَّا أن يُراهن على سَدَاجَةِ قُرْأَةِ بادِّعاء

(١) «تفصيل وسائل الشيعية» (ص/٢٥٩).

(٢) محمد باقر البهبُودي: عالم دين إمامي، وأستاذ جامعي مُعاصر في طهران، مُتخصِّص في علم الحديث، وُلِدَ سنة (١٣٠٨هـ)، اهتم بمشروع تنقية التراث الإمامي، فقام عليه اللَّفْظ وردد أفعال كبيرة من قِبَل كثير من مشايخ الحوزات، من مؤلفاته: «صحيح الكافي»، و«معرفة الحديث».

(٣) انظر مقدمة لـ «صحيح الكافي» (ص/ي-ج).

(٤) أبو الحسن بن محمد بن غلام الشَّعْرَانِي الطَّهرَانِي: رجل دين، ومُترجم شيعي إيراني، وُلِدَ (١٣٢٠هـ)، ثُمَّ هاجر إلى النُّجف الأشرف، وأخذ يحضر دروس أبي تراب الخونساري، ثم عاد إلى طهران لِيَلِظَ مشغولاً بالتدريس والتأليف إلى أن هلك، من كتبه: «المدخل إلى عذب المنهل» في أصول الفقه.

«أَنَّ أَكْثَرَ أَحَادِيثِ الْأَصُولِ فِيهِ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةِ الْإِسْنَادِ، لَكُنَّهَا مُعْتَمَدَةً، لاعتبارِ مُتُونِهَا، ومُوافقتها للعقائِدِ الْحَقَّةَ، فلا يُنظرُ فِي مِثْلِهَا إِلَى الْإِسْنَادِ»^(١)

لكن غيره كان أظنَّ في الجواب حين رأى التَّمْلِصَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ بِالْمَرَّةِ، أعني به ابنُ عصفور البَحراني (ت ١١٨٦هـ)^(٢)، حيثُ تَوَعَّدَ مَنْ سَوَّلَ لَهُ نَفْسُهُ مِنَ الشَّيْعَةِ الِاعْتِبَارَ بِهَذَا الْعِلْمِ أَنْ يَسْلَخَ عَنْهُ دِينَ طَائِفَتِهِ! فقال: «مَنْهَجُ التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ الَّذِي وَضَعَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، إِنْ طَبَّقُوهُ، لَمْ يَبْقَ مِنْ حَدِيثِهِمْ إِلَّا الْقَلِيلُ... وَالْوَاجِبُ إِمَّا الْأَخْذُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ كَمَا هُوَ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمُو عِلْمَاتِنَا الْأَبْرَارِ، أَوْ تَحْصِيلُ دِينٍ غَيْرِ هَذَا الدِّينِ! وَشَرِيعَةٌ أُخْرَى غَيْرَ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ»^(٣).

وَأَمَّا الْمَرْحَلَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ مَرَاكِلِ نَقْدِ الْإِمَامِيَّةِ لِلدَّوَابِينِ السُّنَّةِ:

ففيها تَزِيلَتْ كُتُبٌ مُسْتَقْلَلَةٌ فِي نَقْضِ «الصَّحِيحِينَ» وَالطَّلْعِ فِي الشَّيْخِينَ، وَكَانَ لِلْبَخَارِيِّ وَكِتَابُهُ التَّصْبِيبُ الْأَوْفَرُ مِنْ ذَلِكَ، لَا تَكَادُ تَطَّلِعُ عَلَى وَرَقَةٍ مِنْ رَدُودِ مُتَأَخِّرِيهِمْ عَلَى الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، إِلَّا وَجَدْنَاهَا مُغْبَرَةً بِخَوْضِ كَاتِبِهَا فِي عِزْضِ الْبَخَارِيِّ وَالِاسْتِهْتَارِ بِ«صَحِيحِهِ».

وعامةُ طَرِيقَتِهِمْ فِي الرَّدِّ عَلَى الْكِتَابَيْنِ قَائِمَةٌ عَلَى اسْتِعَارَةِ شُبُهَاتِ سَوَالِفِ لِمُتَقَدِّمِيهِمْ حَوْلَ بَعْضِ الصَّحَّاحِ، وَخَلِطَ ذَلِكَ بِشُبُهٍ مُعَاَصِرَةٍ مِنْ مُسْتَحْدِنَاتِ عَقُولِهِمْ.

وَأَرَى أَنَّ أَوَّلَ ظُهُورِ لِهَذِهِ الْمَرْحَلَةِ فِي نَقْدِ «الصَّحِيحِينَ» فِي أَوْرَاقِ مُسْتَقْلَلَةٍ، قَدْ ظَهَرَتْ فِي الْإِمَامِيَّةِ أَوَاخِرَ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ (١٣هـ)، بِمَا سَوَّدَهُ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ

(١) مقدمة الثُّمَراني لكتاب «شرح أصول الكافي» للمازندراني (١٠/١) بتصرف يسير.

(٢) يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البَحراني، من آل عصفور: فقيه إمامي، من أهل البحرين، توفي بكَربلاء، من كتبه «أنيس المسافر وجليس الخواطر» و«سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد»، ألفه ردا على ابن أبي الحديد في شرح التَّهَجِّجِ، لِإثباته خلافة الخلفاء الرَّاشِدِينَ، انظر «الأعلام» للزركلي (٢١٥/٨).

(٣) «ؤلوة البحرين» ليوسف البَحراني (ص/٤٧).

عز الدين (ت ١٣٠١هـ)^(١) في كتابه «تحية القاري لصحيح البخاري»^(٢)، ثم تبعه على رصف المؤلفات ورقم المقالات في ذلك كثير من كُتّاب الحَوَازِ بعده إلى يومنا هذا.

(١) محمد علي آل عز الدين العاملي: وُلِدَ في كَفَرَة من جبل عامل، وفيها توفي في قرية حنويه، كان مؤلفاً مصنفًا أديبًا شاعراً، لم يوجد له نظير من الشيعة في عصره في جبل عامل في المواظبة على المطالعة والتدريس والتأليف والتصنيف، له «تحية القاري لصحيح البخاري»، و«سوق المعادن» بمنزلة الكشكول، انظر «أعيان الشيعة» لمحسن أمين (٤٤٧/٩).

(٢) تحدّث فيه عن مائة وواحد وأربعين حديثاً من أحاديث البخاري، وحديثه عنها مجرد إشارات عابرة، انظر «موقف الإمامية من أحاديث العقيدة في البخاري» لفيحان الحربي (ص/٩٩).

المطلب الثاني

تباين أغراض الإمامية من دراسة «الصّحّاحين»

هذا؛ وما تزال خصائص هذه المراحل الثلاثة مستمرة من جهة التطبيق لطرائقها، بحيث لا نعدم لكل مرحلة من يمثلها من كتابات مُتَشَبِّعة العصر، على ما فيها من تداخل وترابط، بحيث تدعّم الحديث منها أصول القديمة، مع اختصاص هذه المرحلة الأخيرة بعزارة مُصنّفاتِها، والانهماك في تتبّع تفاصيل «الصّحّاحين» كما تقدّم.

والذي يتّبع مواقف الإمامية المعاصرين من «الصّحّاحين»، سيستشعر تبايناً بينهم في غرض تناولهما بالدراسة:

ففرّق منهم: قد غني بالتنقيب عمّا يصلح عاضداً لأصل من أصول اعتقادهم الباطل، ولو على وجوه من التّعسف^(١).

وفريق آخر - وهو المعنيّ بهذه الدراسة-: يحاول إسقاط الكتابين عنوة، والتفتيش عن متناقضاتهما ممّا يصلح شبهةً تُريب أهل السنة فيهما.

وكان أولى بالقوم أن ينشغلوا بستر متناقضات أخبارهم ممّا أَوْهَاهُ رُؤاهم الكذبة فأعياهم رقعهُ، ممّا اضطرَّ شيخ طائفتهم الطوسي (ت ٤٦٠هـ)^(٢) للقيام

(١) ويمثّل هذا القسم مجموعة من الكُتّاب الإمامية المعاصرين، منهم: محمد علي الحلّو في كتابه «عقائد الشيعة برواية الصحاح الستة»، ومحمد تقي الصادقي في «الشيعة في ميزان صحيحي أهل السنة».

(٢) «تهذيب الأحكام» للطوسي (١/٢-٣).

برأب شيء من صدعها في كتاب ضخم، أقرّ فيه بركام المُتَشَاكسات المُتَقَل بها
تُراثهم ممّا عالجه منها، قائلًا في تَقْدِيمَتِهِ: «لا يكاد يتفق خبرٌ إلّا وبإزائه ما
يُضاده! ولا يسلم حديثٌ إلّا وفي مُقابله ما يُنافيه!»^(١).

فلم يجد هذا الطوسي ما يُسوّي به رَيعَها، إلّا بحملِ خمسائة روايةٍ منها
على أنّها ما خرجت إلّا مخرج التّقيّة!^(٢)

(١) محمد بن الحسن بن علي أبو جعفر الطوسي: مفسر وفقه شيعي، المُلقب بشيخ الطائفة الإمامية، انتقل
من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨هـ وأقام أربعين سنة، أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس، كان
من تصانيفه «الغيبة» و«الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار»، انظر «الأعلام» للزركلي (٦/٨٤).

(٢) ومن طريف ما يذكر في هذا المقام، أن الأحاديث التي يوردها الإمامية لدردّ التعارض الحاصل في
مرويات أئمتهم متعارضة هي نفسها فيما بينها! وفي ذلك قول محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ) في جزء
«تعارض الأدلة الشرعية» من كتاب «بحوث من علم الأصول» لمحمود الهاشمي، تحت عنوان (أخبار
المُلاح) (ص/٣٣٧)، قال: «... وهي الأحاديث الواردة عن المعصومين ﷺ لعلاج حالات التّعارض
والاختلاف الواقع بين الروايات... والتّظريف أن هذه الأخبار قد ابتلت بنفسها بالتّعارض فيما بينها».